العراق وفكرة الانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الفرص المتاحة والقيود المفروضة

عبدالرزاق خلف محمد الطائي*

المقدمة:

يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحد من أهم المنظمات الإقليمية في المنطقة ، وفي ضوء ما تشهده العلاقات بين العراق ودول المجلس من تطور تطالب الكثير من الأصوات العراقية بضرورة إعادة النظر في مسالة انضمام العراق إلى المجلس ، الذي يضم في عضويته كل من : المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، و الكويت ،وقطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان ، والذي أعلن عن تأسيسه في أمارة أبو ظبي ، يوم (٢٥ أيار / مايو ١٩٨١).

لا تزال دول المجلس تأخذ موقفا مترددا بشان إمكانية قبول العراق في هذه المنظمة متذرعة بحجج مثل إن الوقت مبكر ولم يحن الموعد المناسب لقبول العراق فيه . أو هناك ضوابط ومعايير لأتسمح بدخول العراق في المجلس . ولكن السؤال ما هي المبررات المطروحة لاستبعاد العراق وما مدى وجاهتها من عدمه ؛ فان كانت المبررات منطقية فليس هناك من خيار سوى البحث عن وسائل للتغلب عليها.

يحاول هذه البحث تسليط الضوء على الفرص المتاحة والجوانب الايجابية في حالة دخول العراق إلى المجلس والقيود المفروضة على دخول العراق ،والسبل الناجعة لحلها.

يتكون البحث من أربعة مباحث وخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي توصل أليها البحث ، إما المباحث فهي كالأتي :

١_ أسباب وظروف تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢_ العلاقات بين العراق و مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٣_ متطلبات دخول العراق في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٤_ الجوانب الايجابية المتوقعة في حالة دخول العراق في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

*مدرس مساعد ، قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية ،مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل .

المبحث الأول:أسباب وظروف تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

هناك جملة من الأسباب و الظروف الداخلية والإقليمية والدولية كان لها التأثير بشكل أو بأخر على تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفيما عرض موجز لأتلك الأسباب والظروف:

الظروف الداخلية :

أن أول الأسباب التي يضعها أول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي عبدالله بشارة ، في تأسيس المجلس هي التغيرات في العلاقات الاقتصادية في صناعة النفط بعد أن أصبحت قضايا تخفيض الإنتاج ورفع وتحديد الأسعار شان يهم كل مواطن خليجي مما ولد ضغط على الدول الخليجية [١]. إذ قال:((أن هذه التغيرات لا يمكن لدول الخليج أن تواجهها فرادى لذلك كان حتميا وجود ترابط عضوي بينها)) . فوجود ثروة نفطية هائلة تحتويها المساحات الشاسعة تقابلها قلة الطاقات البشرية ، تحتم على هذه الدول ضرورة التنسيق بينها و البحث عن أفضل صيغة تعاونية للمحافظة على هذه الثروة. [٢]. كما كان على دول الخليج العربية في ذلك الوقت التضافر من اجل الحصول على أفضل الفرص لحماية استثماراتها ، ولم يكن ذلك ليتم لدولة صغيرة واحدة بل الفرصة كانت في اجتماع دول المجلس في جهة واحدة . وقد زاد من ذلك توافد العمالة الأجنبية إلى دول الخليج بصورة ضخمة ولم يكن للمجتمع الخليجي مؤهلا لاستيعاب العداد الضخمة كما إن تلك التجمعات لم تكن لتدخل بيسر في النسيج الاجتماعي الخليجي لان معظمها من غير العرب . [٣].

التشابه في أنظمة الحكم والتماثل الاقتصادي والتركيب الاجتماعي والسياسي والاتفاقات الثنائية والجماعية الاقتصادية والدفاعية والأمنية بين هذه الدول مهدت الطريق لقيام مجلس التعاون [٤].
الاضطرابات الداخلية والنشاطات المضادة التي تفاقمت أواخر السبعينيات من القرن العشرين حتمت على هذه الدول التنسيق فيما بينها في السياسة الأمنية [٥].

الظروف الإقليمية :

كان لاندلاع الثورة الإسلامية في إيران تأثيرا واسعا في منطقة الخليج إذ كان التحدي التي طرحته الثورة الإسلامية في إيران تحديا سياسيا دينيا فالإسلام الثوري الذي طرح والدعوة إلى تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الخليج بصفة أساسية أدى إلى تصدع هائل في منظومة امن هذه الدول[٦]. ويتفق اغلب الباحثين على أن الثورة الإيرانية قد أسهمت في زيادة الشعور والحاجة لدول الخليج العربية للتعاون فيما بينها ، وهو ما كان له أثر في أنشاء مجلس التعاون الخليجي [٧].
جاء التطور الأكثر أهمية في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ إلى وهو اندلاع الحرب العراقية الإيرانية

والتي كانت من أهم العوامل الحاسمة والقوية التي سارعت في أنشاء مجلس التعاون الخليجي ، ذلك لما ترتب عليها من انعكاسات أمنية خطيرة هددت امن المنطقة واستقرارها ، والخوف من احتمال امتداد الحرب إلى أراضي دول المنطقة ومصالحها نظرا لمجاورتها لمسرح العمليات العسكرية ، وهكذا راحت دول الخليج العربية تطور إستراتيجيتها بما يحمي مصالحها وأمنها القومي من تطورات تلك الحر ب [٨].

الظروف الدولية :

كان اشتد ما يسمى الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق واندفاعها نحو منطقة الخليج العربي بعد حاول كلاهما من انتهاج سياسة معينة للسيطرة على منطقة الخليج العربي . من الأمور التي حتمت على هذه الدول العمل للبحث عن صيغة الأمن الجماعي ولاسيما بعد أقدمت القوات السوفيتية في نهاية عام ١٩٧٩ بغزو أفغانستان لحماية النظام الشيوعي ، وهو ما جعل منطقة الخليج كلها في مرمى حجر من الوجود السوفيتي الذي يهدف بحكم الجغرافية في المقام الأول من الوصول إلى المياه الدافئة. الواقع أن دول الخليج العربية استشعرت الخطر وقررت التصدي له في داخل أفغانستان عبر دعم ومساندة جماعات المعارضة ذات التوجهات الإسلامية ، بل وقامت أيضا بتشجيع ورعاية المواطنين العرب الراغبين في الهجرة إلى المشاركة في التصدي للخطر السوفيتي الشيوعي [٩].فا الأمور أعلاه شجعت و ساهمت في قيام مجلس التعاون الخليجي .

نشأت المجلس و أهدافه وهيكلة التنظيمي:

تنفيذا لبيان وزراء خارجية كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر ، والبحرين ، وسلطنة عمان ، في الرياض بتاريخ ٤ شباط / فبراير ١٩٨١ اجتمعت في الرياض يومي ٢٤/٢٥ شباط / فبراير ١٩٨١ لجنة الخبراء لوضع نظام متكامل لما تفق عليه بشان مجلس التعاون ومناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس وفي يومي ٧و٨ آذار/ مارس ١٩٨١ عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في مسقط لاستكمال مناقشة مشروع نظام المجلس بناء على ورقتي عمل قدمتها عمان والكويت وفي يومي٩و١٠ آذار /مارس١٩٨١اجتمع في مسقط وزراء خارجية الدول الست وناقشوا مشروع النظام الأساسي للمجلس ثم حددوا الفترة من ٢٥الى٢٧ أيار /مايو١٩٨١ موعدا لاجتماع أول قمة لدول مجلس التعاون في ابوظبي والذي أعلن في جلسته الافتتاحية التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية[١٠].

يشتمل النظام الأساسي على مقدمة التي تبرز الخصائص المشتركة للدول الأعضاء و٢٢ مادة تقسم إلى ستة مواضيع الأول: يتعلق بمواضيع عامة عن المجلس والثاني: عن أهداف

المجلس ، والثالث والرابع: عن هيكل ووظائف الهيكل التنظيمي للمجلس و الخامس: الالتزامات والخصائات والسادس عن تنفيذ وتعديل وإيداع الميثاق [١١].

أهداف المجلس:

لمجلس التعاون الخليجي أهداف يسعى الى تحقيقها ولعل أبرزها ما يلي :

العمل على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في كافة المجالات وصولا إلى وحدتها ، فضلا عن تعميق وتوثيق الروابط والصلات ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين:الاقتصادية والمالية والتجارية والتعليمية والصحية والإعلامية وغيرها من المجالات [١٢].

على ضوء ما سبق ذكره يلاحظ ان أهداف مجلس التعاون الاقتصادية والاجتماعية محددة بشكل واضح بينما ذكرت الأهداف السياسية في النصوص الأكثر عمومية . اما الأهداف العسكرية والأمنية فيمكن ملاحظتها من خلال الأسباب والدوافع التي كانت وراء تشكيل المجلس.

الهيكل التنظيمي للمجلس.

يتكون الهيكل التنظيمي للمجلس من الأجهزة الرئيسية التالية: [١٣].

١_ المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.

٢_المجلس الوزاري.

٣_الأمانة العامة .

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

يأخذ هيكل السلطة في المجلس شكلا هرميا فعلى رأس الهرم الدستوري يأتي المجلس الأعلى المؤلف من رؤساء الدول الأعضاء ،وله وفقط سلطة اتخاذ القرار في القضايا الجوهرية ، إذ يلتقي قادة هذه الدول كل عام دوريا ، لمرجعة الأوضاع سياسيا وامنيا واقتصاديا ، ويناقش التوصيات والقوانين واللوائح التي تعرض عليه من المجلس الوزاري والأمانة العامة تمهيدا لاعتمادها.

إما المجلس الوزاري للمجلس فيتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من يناوب عنهم من الوزراء يلتقي كل ثلاث أشهر ليقر توصيات اللجان الوزارية ويستمع إلى تقارير الأمانة العامة عن سير العمل ومشاكله ، ويعطي تعاليمه لتجاوز المشاكل ،وفي القاعدة لجان وزارية عديدة انبثقت منها لجان فنية مهمتها تقريب القوانين وتوحيد الخدمات وأعداد استراتيجيات موحدة.

إما الأمانة العامة فقد إعطائها النظام الأساسي حق متابعة والإشراف على تنفيذ القرارات وتقديم المقترحات وإعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق.

فحين كانت هيئة فض المنازعات و ا لتي تتصل بالمجلس الأعلى تتولى فض المنازعات القائمة بين الدول الأعضاء.

وقع أعضاء مجلس التعاون في الرياض على التفافية الاقتصادية الموحدة في١٩٨١/١١/١١ والتي تضم مقدمة وسبعة فصول مقسمة إلى ٢٨ مادة تغطي التفاعل الاقتصادي والتي توكد على

معاملة مواطنيها من دون تفريق أو تميز في المجالات التالية: حرية الانتقال والعمل والإقامة . حق التملك والإرث والايصاء حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .وحرية انتقال رؤوس الأموال .
أن تأثير هذه الإجراءات ليس فقط من وجهت النظر المالية والاقتصادية،بل من وجهة الاتصالات المكثفة بين مواطني دول مجلس التعاون التي تعمق المضامين الاجتماعية والسياسية [١٤].
إما العضوية في المجلس : فا تنص المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس على أن يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٤. والدول الست هي دولة الإمارات العربية المتحدة ، عمان ، البحرين ، قطر ، الكويت ، العربية السعودية [١٥]. أن تحديد أعضاء المجلس باسم من دو ن فتح العضوية للغير بشرط أو ضاع معينة يعني أن العضوية في مجلس التعاون مغلقة على الدول الست .
وفي سؤال موجه إلى المدير العام للشؤون القانونية في المجلس حول الحكمة من الوجهة القانونية في اقتصار العضوية في المجلس على الدول الست فقط وهل هناك أي تفكير لتوسيع العضوية ، أجاب بقوله :((لا ندري الحكمة من اقتصار العضوية على الدول الست ولكن من خلال المشاهدة ودراسة النصوص نرى إن هذه الدول هي الأكثر تشابها من حيث النظم والتوجهات السياسية والاقتصادية)) وحول البند الثاني من السؤال أجاب ((لا ندري ولكن أذا حدث مثل ذلك لابد من إضافة تغير وتعديل في النضام الأساسي الذي قام عليه المجلس من حيث العضوي)) [١٦].

ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية على قيام المجلس :

اثأر قيام مجلس التعاون ردود فعل تراوحت بين الترحيب والتحفظ والغضب فغد رحبت صحف تونس والسودان والصومال و مصر واعتبرته خطوة تقدمية في الاتجاه الصحيح . بينما تحفظت صحف الجزائر وسوريا وليبيا والأردن.
إما بالنسبة للعراق ، فقد أبدى تحفضا نسبيا إزاء المجلس انعكست في تصريحات وزير الخارجية العراقية آنذاك سعدون حمادي الذي قال : أن العراق مقتنع بإطار الجامعة العربية ، وان مثل هذا التحالف ينبغي تنفيذه ضمن هذا الإطار " وضاف إننا سوف لا نقف على إي حال ضد هذا المشروع "كما يورد احمد عبد القادر مخلص في (رسالة ماجستير) عن لسان الرئيس العراقي السابق صدام حسين(١٩٧٩_٢٠٠٣)بان الملك السعودي فهد بن عبدالعزيز (١٩٨٢_٢٠٠٥) فاتح صدام حسين في هذا الموضوع على هامش مؤتمر قمة عمان وبان صدام اعتبر الفكرة ممتازة ولكنه ابد بعض الملاحظات حول التوقيت والطريقة التي أعلن بها عن الخطة آذ من الممكن تفسير عدم اشتراك العراق في المجلس بان دول المجلس شيء والعراق شيء أخر[١٧].
فيحين اعتبرت دول اليمن الشمالي سابقا عدم دعوتها إلى المشاركة في المجلس ، إساءة ،واتهمت دول المجلس بالاتجاه نحو خلق كيانات ومحاور إقليمية تهدد التضامن العربي . إما اليمن الجنوبي

سابقا فقد دعا إلى عقد اجتماع قمة لدول الجزيرة العربية والقرن الإفريقي من اجل وضع تصور عام لقضية الأمن في المنطقة ومع ذلك فإنها لم تعترض على قيام المجلس [١٨].
أما في المجال الإقليمي فقد جاء الرفض من إيران بصورة فورية ، إذ أعرب المتحدث باسم الثورة الإيرانية علي خامنئي عن رأيها بان الاتفاق جاء ضد إيران ، وعلى الرغم من ذالك فلم يصدر عن إيران شي أخر ذو طبيعة عملية ليجسد رفضها هذا[١٩].

إما في المجال الدولي رحبت الولايات المتحدة وبريطانيا بقيام المجلس وكان هناك اتصال بين الأمين العام للمجلس ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فقد نظرت الولايات المتحدة إلى المجلس كمنظمة تتفق مع الخط الذي تسير فيه سياسة الولايات المتحدة في المنطقة من حيث ضرورة استمرار تدفق النفط من دون عائق وبأسعار معقولة. وبما أن الرؤى الأمريكية والبريطانية كانت تتوافق ، فقد أرسلت رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨١ حملها دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني إلى سلطنة عمان ومثلها إلى المملكة العربية السعودية ، تأويد فيها مساعي هذه الدول لإقامة مجلس للتعاون فيما بينها. [٢٠].

في حين شنت صحفه الاتحاد السوفيتي السابق ولاسيما صحيفة برافدا قبل قيام المجلس بقليل وتحديدا في ١٠شباط/ فبراير١٩٨١ هجوما على المجلس المزمع إقامته لأنه سيعنى بالأمور العسكرية أكثر من توسيع التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. وبعد قيام المجلس لم يبالي الاتحاد السوفيتي كثيرا بقيامه حيث قال اندريه غروميكوف :" إن الاتحاد السوفيتي سوف يراقب مواقف المجلس ، وسيعلن تأييده إذا كانت مسيرة المجلس لا تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية " [٢١].

المبحث الثاني : العلاقات بين العراق و مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

شهدت علاقات العراق مع دول الخليج العربية قبل تأسيس المجلس تفاعلات تعاونية مكثفة ومتداخلة فقد انخرط العراق وباقي دول الخليج العربية في أنشطه تعاونية واسعة حيث تأسست عشرات الهيئات والمؤسسات وللجان والجدول رقم (١) يبن حجم المشاركة في المؤسسات ومجالات التعاون بين العراق ودول الخليج قبل قيام المجلس.

جدول رقم (١)

ت	المؤسسة	الدول الأعضاء	المقر	العام

١	الحوض الجاف	الإمارات،البحرين،السعودية،الكويت،عمان،قطر ،العراق،اليمن	البحرين	١٩٦٨
٢	بنك الخليج الدولي	الإمارات،البحرين،السعودية،الكويت،عمان،قطر ،العراق،	البحرين	١٩٧٥
٣	المشروع الإقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية.	الإمارات،البحرين،السعودية،الكويت،عمان،قطر ،العراق،إيران.	قطر	١٩٧٦
٤	مؤسسة الإنتاج ألبرامجي المشترك.	الإمارات،البحرين ،السعودية، الكويت ،عمان،قطر ، العراق.	الكويت	١٩٧٦
٥	مكتب التربية العربية لدول الخليج	الإمارات ،البحرين ،السعودية، الكويت ،عمان،قطر ، العراق.	_	١٩٧٦
٦	الأمانة العامة الصحية لدول الخليج .	الإمارات ،البحرين ،السعودية،الكويت ،عمان،قطر ، العراق.	_	١٩٧٦
٧	شركة الملاحة العربية.	الإمارات،البحرين،السعودية،الكويت،عمان،قطر ،العراق،	الكويت	١٩٧٦
٨	منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية	الإمارات،البحرين ،السعودية، الكويت،عمان،قطر ، العراق.	قطر	١٩٧٦
٩	جهاز تلفزيون الخليج	الإمارات،البحرين ،السعودية، الكويت،عمان،قطر ، العراق.	السعودية	١٩٧٧
١٠	وكالة انباء الخليج	الإمارات،البحرين ،السعودية، الكويت،عمان،قطر ، العراق.	البحرين	١٩٧٨
١١	مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الخليج .	الإمارات،البحرين ،السعودية، الكويت،عمان،قطر ، العراق.	البحرين	١٩٧٨
١٢	لجنة التنسيق والتخطيط للإعلام النفطي لدول الخليج .	الإمارات،البحرين ،السعودية، الكويت،عمان،قطر ، العراق.	_	١٩٧٩
١٣	المركز الخليجي لتنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيوني .	الإمارات،البحرين ،السعودية، الكويت،عمان،قطر ، العراق.	قطر	١٩٧٩
١٤	اتحاد غرف الصناعة والزراعة الخليجي.	الإمارات،البحرين ،السعودية ،الكويت ،عمان ،قطر، العراق	السعودية	١٩٧٩
١٥	شركة الخليج لصناعة البتر وكيمياويات.	الإمارات ، البحرين ،السعودية ،الكويت ،عمان ،قطر، العراق	_	١٩٧٩
١٦	المركز الإقليمي للأرصاد البحرية.	الإمارات ،البحرين ،السعودية ،الكويت ،عمان ،قطر، العراق	السعودية	١٩٨٠
١٧	مركز التوثيق الإعلامي	الإمارات ، البحرين ،السعودية ،الكويت ،عمان ،قطر، العراق	العراق	١٩٨١

	لدول الخليج			

تم إعداد هذا الجدول بناء على المعلومات الواردة في كل:ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت –٢٠٠٦)، ص ٤٤٧_٤٤٨؛نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت –١٩٩٦)،ص ٨٣_٨٥.

أن هذه الشبكة الواسعة من مؤسسات وهيئات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المشترك كانت وليدة حاجة للتعاون بين العراق والدول الخليجية .على الرغم من استبعاد العراق من مجلس التعاون الخليجي لم يكن يعني استبعاد العراق من المنظمات والمؤسسات أعلاه .

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في٢٥ أيار /مايو ١٩٨١ أي بعد تسعة أشهر من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول /سبتمبر١٩٨٠ وعلى الرغم من استبعاد العراق من المجلس بقيت علاقات العراق مع الدول الخليجية قوية ومتداخلة حيث ساندة دول المجلس العراق في حربه مع إيران ، والذي كان في الأساس قراراً سعودياً ، فقد قدرت مساهمة الدول الخليجية للعراق في المجهود الحربي بـ(٢٠٠)مليار دولار كما جمعت السعودية والكويت (٠٠٠ ، ٣٠٠) برميل نفط يومياً لتعويض العراق عن تراجع أنتاجه النفطي ، بسبب الدمار الذي لحق بحقوله ومنشأته النفطية وسمحت السعودية للعراق ببناء خط أنابيب قادرة على نقل (٥ ، ١) مليون برميل نفط يومياً تصب في ميناء (ينبع) على الساحل السعودي في البحر الأحمر[٢٢].

خرج العراق من هذه الحرب منهكا اقتصاديا ومثقل بالديون لدول مجلس التعاون الخليجي وغيرها[٢٣].وهناك من يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت منذ عام ١٩٨٨ مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية مشروع هدم العلاقات العراق مع دول مجلس التعاون معتمدة على آليات معلنة وأخرى خفية [٢٤].فقد كشفت وثيقة سرية يعود تاريخها إلى ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٩ تتكون من ثمانية فقرات أعدها مدير الأمن الوطني الكويتي إلى وزارة الداخلية وتشير الفقرة الخامسة منها إلى ما يأتي " وقد تفقنا مع الجانب الأمريكي على انه من المهم الاستفادة من تدهور الوضع الاقتصادي في العراق نجبر هذا البلد على الموافقة على رسم حدودنا المشتركة.... وقد عرضت وكالة الاستخبارات الأمريكية وسائل الضغط التي تراها ملائمة مع التشديد على انه يجب آن يقوم بيننا تعاون واسع في هذا الحقل يشر إن يتم التنسيق على أعلى المستويات " [٢٥].

كانت الكويت والأمارات والسعودية ينتجون خارج حصتهم من الأوبك ويبررون ذلك بسباب غير مقنعة لذلك وصل سعر برميل النفط من ١٨ دولار إلى ٧ دولارات قبل ألازمة لقد قدرت مردودات العراق من النفط سنة ١٩٩٠ حسب سعر أوبك ب(١٦) مليار وبحساب الديون

العراقية السنوية وحاجة العراق سد الكفاف وإلغاء المشاريع التنموية يكون العجز في ميزانية (٤,٥) مليار دولارا سنويا هذا في حال ١٨ دولار للبرميل فكيف آذ ما وصل سعر البرميل إلى ٧ دولارات [٢٦].

أدت السياسة النفطية التي اتبعتها الكويت فضلا عن أزمة الحدود بين العراق والكويت والاتهامات المتبادلة بين الجانبين إلى خلق أزمة بين البلدين والتي فشلت الجهود الدبلوماسية العربية وجهود دول مجلس التعاون الخليجي في حلها و أدت في النهاية إلى اجتياح القوات العراقية للكويت في ٢ أب / أغسطس ١٩٩٠[٢٧].

بعد تنفيذ الاجتياح العراقي للكويت أصبح الصراع بين العراق ودول مجلس التعاون حيث أدى هذه الاجتياح إلى اندلاع الخليج الثانية عام ١٩٩١ التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على رأس التحالف الدولي ضد العراق. والتي لم تدمر الأخير فحسب بل شملت بتأثيراتها كل المنطقة بعدما انهارت كل المعادلات السائدة فيها وبدأت مرحلة جديدة من تاريخها وصارت الولايات المتحدة ألاعب الأساسي وأصبح أي شأن خليجي يجب إن يتناول العوامل الدولية ودورها وصار ينظر العراق على انه خطر على الساحة الخليجية والدولية[٢٨].

لم تسلم العلاقات بين دول مجلس التعاون من هذه التداعيات أيضا وتعدد الرؤى ومن ثم ظهرت ثلاثة مستويات للعلاقات بين مجلس التعاون والعراق ، ألمستوى الأول تمثله عمان و قطر وهو أكثر ميلا للمصالحة مع العراق ، والمستوى الثاني : تمثله دولة الأمارات العربية المتحدة والبحرين وهو وسط بين الموقفين الأول والثالث وأكثر تعاطفا من العراق لكنه حريص على الالتزام بالموقف الجماعي لمجلس التعاون ، إما المستوى الثالث تمثله الكويت والعربية السعودية وتمثل الموقف المتشدد من العراق [٢٩].وهكذا شهدت علاقات دول المجلس تطورا نوعيا مهما حيث أعادت بعض الدول افتتاح سفاراتها في بغداد ،فقد كانت عمان أول دولة تفتح سفارتها في بغداد في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩١ ، ولم تغلق السفارة العراقية قط في مسقط ، أما قطر فقد استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع العراق في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٢ واشتركت مع سلطنة عمان في تبادل وفود رسمية مع العراق [٣٠]. كما قامت بعض دول مجلس التعاون الخليجي بالترويج لأهمية أعادت النظر في الموقف الخليجي من العقوبات المفروضة عليه . ورغم التشدد الكويتي والسعودي نجحت الدعوة في التقدم بل وصل الآمر مع بداية عام ٢٠٠١ إلى اتفاق السعودية والكويت مع سوريا وتركيا على عودة العراق إلى الملعب الإقليمي بشرط تنفيذه للقرارات الدولية وتسوية كافة الملفات العالقة ، وفي مقدمتها ملف الأسرى الكويتيين.

وقد ألقى هذا التطور بظلاله على النظام العربي فناقشت قمة عمان في الأردن لقادة الدول العربية في آذار / مارس ولأول مرة مسالة المصالحة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض [٣١].

إلى أن دول الخليج العربية بعد إحداث ١١ أيلول سبتمبر ٢٠٠١ تعرضت إلى ضغوط أمريكية حيث انخرطت جراء ذلك في التحضيرات العسكرية واللوجستية لغزو واحتلال العراق في آذار نيسان ٢٠٠٣. [٣٢].

بالرغم من ذلك إلى أن الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الاحتلال عملت من أجل الانفتاح الإقليمي والدولي لدعم مسيرة العراق السياسية وخاصة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال محاولاتها إزاحة أية معرقلات مع تلك الدول وهذا ما يلاحظ من اللقاءات والزيارات المشتركة حيث زارت اغلب القيادات العراقية دول مجلس التعاون في أوقات متفاوتة منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن [٣٣].

إذ حاولت الحكومات العراقية بعد الاحتلال أن تنهج سياسة خارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تتسم برغبتها في إقامة العلاقات الودية معها في جميع المجالات ، ففي المجال السياسي اتخذ العراق العديد من الخطوات الجادة لتطبيع العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي أهمها إعادة فتح سفارته فيها .

وفي المجال الأمني تعددت فرص التعاون بين العراق ودول مجلس التعاون ومنها مراقبة المراكز الحدودية والعمل على منع التسلل الحدودي وتهريب المخدرات والخمور، مع تدريب عناصر الشرطة العراقية في دول مجلس التعاون[٣٤].

إما المجال الاقتصادي نلاحظ وجود نية لدى العراق ودول مجلس التعاون لبناء هذه العلاقات من خلال توقيع الاتفاقات وإبداء الرغبة في التعاون الاقتصادي المشترك والتي تم تفعيلها وانجازها بشكل مبكر منذ عام ٢٠٠٣ ومنها تأسيس البنوك والشركات وإقامة معارض إعادة أعمار العراق ، والتعاون في تزويد العراق بالوقود، وفتح الخطوط الجوية بين العراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل دولة الأمارات العربية المتحدة ، بالإضافة إلى مشروعات أعادة الأعمار الخاصة بالبنية التحتية العراقية ، كبناء المستشفيات والجامعات والمطارات المدنية وغيرها من المشروعات التي تحتاج إلى وقت غير قصير. علاوة على احتضان دول مجلس التعاون الخليجي لاجتماعات مانحي الصندوق الدولي لأعمار العراق وإقامة الملتقيات الاقتصادية فيها [٣٥].

المبحث الثالث: متطلبات دخول العراق في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

قبل الحديث عن متطلبات التي على العراق تحقيقها للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لابد أن نكون موضوعين في معالجة عدد من التحديات التي تؤثر بشكل مباشر على

واقع ومستقبل العلاقات بين العراق ودول المجلس ولاسيما الكويت التي تعد اشد الإطراف فيه رفضا لقبول العراق في المجلس . وتتلخص هذه التحديات بما يلي:

قضية (الأسرى والمفقودين) من كلا الجانبين: وهي قضية على جانب كبير من الحساسية بالنسبة للكويت التي تطالب بمعرفة مصير أسراها ومفقديها البالغ عدهم حسب الدعاء الكويتي ٦٠٠ من الكويتيين ومن جنسيات أخرى منذ إحداث ٢ /اغسطس١٩٩٠ ، والذي تم العثور على رفات ٢٣٦ منهم في حين لا يزال مصير البقية مجهولا،وفي المقابل يؤكد الجانب العراقي عدم معرفة مصير البقية وعدم وجود أي أسير كويتي على أراضيه ، بل هناك بعض المفقودين من المواطنين الكويتيين الذين لم يعثر على دليل يثبت وجودهم في العراق وبسبب الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد ، فان هذا الملف يبقى مفتوحا في ظل وجود بعض الأسرى العراقيين في الكويت وانطلق سراح بعضهم آو كلهم هذا ومن المستبعد ان يتوصل العراق والكويت إلى حلول حاسمة لهذه المسألة الشائكة والتي شكلت عقبة رئيسة امام حدوث تقارب طبيعي بين البلدين. أو إغلاق هذا الملف بين الجانبين [٣٦].

قضية (الديون والتعويضات): لا تزال هذه المسألة بين اخذ ورد من قبل العراق وأقطار مجلس التعاون الخليجي ، إذ تقدر ديون العراق بين (٤٥_٥٥) مليار دولار ، وهي في الواقع ليست ديوان بل هي عبارة عن نمنح ومساعدات كانت قد قدمت للعراق إثناء الحرب العراقية الإيرانية وهي تتوزع كل الأتي :

١_المملكة العربية السعودية (٢٥مليار دولار).

٢_الكويت (١٢,٥مليار دولار).

٣_بقية دول مجلس التعاون الخليجي (١٧,٥). أن الأرقام المذكور تمثل أصل الدين مضافا إليها الفوائد التاخيرية . والجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة أطفت ديونها تجاه العراق.

أما التعويضات التي فرضت على العراق بعد أحداث ٢ أب /أغسطس ١٩٩٠ بموجب القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي المرقم (٦٧٤) في تشرين الأول / اكتو بر ١٩٩٠، فقد دفع منها العراق حوالي (٢١ مليار دولار) للكويت في حين تطالب هي بمبلغ (٥٢ مليار دولار) كتعويض إجمالي عن الإضرار التي لحقت بها [٣٧]. وهذا ما ترك امتعاضا واضحا لدى الكثير من العراقيين ، هذا فضلا عن الحالة التي تكونت في نفوس العراقيين خلال فترة الحصار الاقتصادي(١٩٩٠_٢٠٠٣). وخلال فترة احتلال بلادهم بعد (٢٠٠٣) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، فهم لا يستثنون الكويت من دائرة الدول التي أسهمت بدور كبير في تفعيل الحصار ودعم الاحتلال.

على الرغم من تغير النظام الحاكم في العراق بعد ٢٠٠٣ ،وفي ضوء ما تشهده العلاقات بين

الجانبين من تطور فان دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تأخذ موقفا مترددا بشان أمكانية قبول العراق كعضو في هذه المنظمة ، متذرعة بحجج مثل أن (الوقت مبكر ولم يحن الموعد المناسب لقبوله) ا وان هنالك ضوابط ومعايير محددة في نظام المجلس لأتسمح للعراق بالانضمام أليه. وكان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية أكد رفض المجلس للانضمام العراق إلى عضويته بسبب عدم توفره على عدد من الشروط التي يضعها المجلس لانضمام الدولة إليه ، والمتمثلة بضرورة أن تكون الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد المرشح انضمامه مشابهة للأوضاع في الدول المنتمية للمجلس[٣٨].لذا فان العراق لازال بحاجة إلى فترة زمنية لإعادة تأهيل النواحي التالية :

الناحية الأمنية والسياسية:

الناحية الأمنية هي مشكلة كبيرة تحول دون دخول العراق في عضوية المجلس ، فدول المجلس ترى إن تراجع العمليات المسلحة لا يعني توقفها، بل تزداد أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى، إذ لم يكن بل الإمكان فرض السيطرة على التفجيرات والأعمال المسلحة ولا شك أن دول الخليج لا تريد أن تكون طرفا في هذه الحالة الأمنية غير المستقرة . إما على المستوى السياسي فالعراق قائم على التعدد الحزبي، وهو ما لا تعرفه دول الخليج. كما أنه يعيش مرحلة وسط بين الدولة المركزية والدولة المركبة[٣٩].لذا يحتاج العراق إلى تبني إستراتيجية سياسية حكيمة تحقق الأمن والاستقرار فيه ، طالما إن الأمن والاستقرار وثيق الارتباط بمستقبل الدولة ، الأمر الذي يستدعي من الحكومة العراقية والتيارات السياسية بأشكالها واتجاهاتها المختلفة ، إلى مضاعفة الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية ، والعمل على إجراء تعديلات أساسية في مواد الدستور التي تقوي من وحدة العراق ومركزيته لاسيما تقوية الحكومة في بغداد ، مع إنهاء كافة المظاهر المسلحة غير القانونية ، والحفاظ على هوية العراق العربية والإسلامية .

الناحية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية:

في الوضع الاجتماعي، هناك(٤٨٠٤٠٠٠ملايين مهاجر)عراقي حسب المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة. بسبب الحرب تحتضنهم المنافي والملاجئ في أقطار شتى، وهذه الأرقام تشير إلى الكارثة التي صنعها الاحتلال وما تلاه، وهي مشكلات تحتاج إلى معالجات شاقة وطويلة الأمد، ودول الخليج ليست مهيأة للتعامل مع هذه المشكلات التي لم تعتد عليها، ولم تتعامل معها[٤٠].

أما الوضع الاقتصادي والإداري فترى دول المجلس أن الدعوة الحالية لانضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي سوف يشكل عبئا ثقيلا على كاهله ، ففي الوقت الذي كان فيه الاقتصاد

العراقي يعاني من أنهاك شديد طول العقدين الماضيين ، نجد أن دول المجلس قد نجحت في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة انعكست على مستوى معيشة الفرد هناك . فعلى سبيل المثال لا يوجد في دول مجلس التعاون من يعيش تحت مستوى خط الفقر. على عكس ما هو موجود في العراق حيث يعيش الكثير من شعبه في مستوى خط الفقر ، فضلا عن وجود نسبة كبيرة من البطالة ،[٤١].وان العراق بحسب التقارير الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية في مقدمة دول العالم الأكثر فسادا في الجانب الإداري خلال السنوات ٢٠٠٣_٢٠٠٨، وفي هذا السياق قال المدير التنفيذي للمؤسس المذكورة ((...أن الفساد في العراق متفاقم حيث ترتفع مستوياته ، ليس فقط لانهيار الأمن بل أيضا للمعايير المزدوجة في تطبيق القانون وعمل المؤسسات مثل السلطة القضائية والتشريعية)) [٤٢].

لأذى لابد تكثيف الجهود من اجل مكافحة البطالة والتضخم عن طريق توفير فرص العمل، وتطويق مشكلة الفساد والسيطرة عليها والمعالجة لتفادي عودة المشكلة من خلال اتخاذ قرارات حاسمة الغرض منها مكافحة الفساد والحد منه .

عند معالجة الملفات والمجالات أعلاه لابد من متابعة وتطوير الأنظمة والقوانين المحلية بما يتلاءم مع الأنظمة والقوانين الداخلية المعمول فيها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الرابع:الجوانب الايجابية المتوقعة في حالة دخول العراق في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يشكل دخول العراق في عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية دفعة قوية من شأنها إن يعمل على تحقيق جملة من الايجابيات والمكاسب الكثيرة ، حيث توضح الإحصائيات والبيانات الموجزة في الجدول رقم(٢) ، طبيعة القدرات والإمكانات والمتوقع تحقيقها في حالة أذا ما تم قبول العراق كعضونا أساسي في المجلس ، علما أن ذلك لن يكون كافيا لتقدير حجم القدرات المادية والبشرية بصورة دقيقة.

جدول رقم (٢)

الدولة	المساحة كم٢ [٤٣].	طول الساحل على الخليج [٤٤].	عدد السكان	الاحتياط النفطي بمليارات البراميل[٥٢].	الغازالطبيعي بتلويم اقدام مكعبة [٥٣].	الإنتاج القومي الإجمالي بمليارات $ [٥٤].
السعودية	٢.٢٤٠٠٠	٥٥٠	٢٢٦٧٣٥٣٨ [٤٥].	٢٦٤.٢	٢١٩.٥	٣٨١.٨

الكويت	١٧٨١٨	٢٠٠	3,399,637 [٤٦].	٩٦.٥	٥٢.٢	112.1
الإمارات	٨٣٦٠٠	٨٠٠	٤,٤٤٤,٠١١ [٤٧].	٩٨	٢١٢	198.7
قطر	١١٤٢٧	٣٨٠	١٥٠٠٠٠٠ [٤٨].	١٥.٢	٥٠٩	٦٣.٨
البحرين	٧٠٧	١٣٠	٦٨٨,٣٤٥ [٤٩].	٠.١٢٥	٣.٢	١٥.٨
عمان	٢١٢٤٥٧	٩٠	3,204,897[٥٠].	٥.٥	٢٩.٣	٤٠.٣
العراق	٤٣٤٩٢٤	١٥	912،102،27[٥١].	١١٢	١٠٩.٨	٩٣.٠ [٥٥].
المجموع الإجمالي	٣.٠٠٠٩٣٣	٢١٦٥	٦٣,٠٠٣١٤٠	٥٩١.٥٢٥	١١٥٣	٩٠٦.٥

تم إعداد هذا الجدول بناء على احصأت رسمية ومعلومات ومعتمدة مثبتة في قائمة المصادر والهوامش في نهاية البحث .إما بخصوص عدد السكان فقد اعتمد الحصأت السكانية لدول الخليج علما إن دول الخليج خلال أحصاتها تقو بإحصاء المواطنين والمقيت على أرضيها من غير حاملي جنسية البلد .

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه تمثل احتمالات إضافة العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية توسعا مهما لإمكانيات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،فانضمام العراق إلى هذا المجلس سوف يجعل منه قوة اقتصادية وبشرية كبيرة جنبا الى جنب مع المملكة العربية السعودية حيث يملك كلا هما أكبر احتياطي للنفط في العالم ،أما مجموع احتياطيات النفط للمجموع يمثل ٥٧% من الإجمالي العالمي (المقدر ب١.٠٢٨ مليار برميل) في حين ان مجموع احتياطيات الغاز الطبيعي تمثل ٢٠% من الإجمالي العالمي المقدر ب٥.٢٨٨ تريليونات قدم مكعبة وتشير هذه الأرقام المتباينة إلى الحجم الهائل للإمكانيات الاقتصادية لكتلة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق معا [٥٦]،والتي تستطيع بواسطتها دول المجلس أن توظفها في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطمح إليها .

وفي ما يلي عرض لايجابيات وفوائد دخول العراق في المجلس:

الفوائد الاقتصادية: أن انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي سيحد من الاختناقات التي يعانيها رأس المال الخليجي أن مجالات الاستثمار في الخليج محدودة مما يضطره إلى تجميد أمواله في البنوك الأجنبية فتتآكل بفعل تذبذبات العملة أو الأزمات المالية أو تجمد بتهمة الإرهاب، أو تستثمر في دول العالم فتحرم المنطقة كلها من التنمية. ،فا عضوية العراق في المجلس سوف تفتح باباً واسعاً لرأس المال الخليجي دون قيود أو مخاوف وبذلك تنمو المنطقة

ويتسع سوقها.

يشكل العراق بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي سوقاً واسعة تساعد على امتصاص نتاجها ولاسيما أن هذه السوق أصبحت على مدى عقدين من الزمن متعطشة لجميع المفردات السلعية والخدمية التي بإمكان الوحدات الإنتاجية لدول الخليج أن تعمل على تأمينها بصورة مستمرة [٥٧].

كما انه سيحقق التكامل بين دول المنطقة سواء في مجال الزراعة أو الصناعة أو المواد الخام مما يعزز من استقلال اقتصاد المنطقة ويعزز من سيادتها على قرارها.

دخول العراق في عضوية المجلس يجعل دول المنطقة من الناحية الاقتصادية في موقع أفضل في مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية الأخرى.

الاستفادة من القوى العاملة العراقية المؤهلة علميا وعمليا تستطيع إن تنتج سلعا معينة بكلفة متواضعة قياسا بما هو متاح أو موجود من بدائل متوفرة في دول مجلس التعاون من العمالة غير عربية مع ما يرافقها من مشاكل اجتماعية وصحية وحضارية [٥٨].

الاستفادة من الثرة المائية الموجودة في العراق فعن طريقها يستطيع العراق تزويد بعض دول المجلس بالمياه العذبة ، فضلا عن إمكانية إقامة مشاريع مائية مشتركة بينه وبين دول المجلس مثل الكويت والمملكة العربية السعودية .

وفي ميدان الاستثمار تضمنت الساحة العراقية مجالات استثمارية خصبة في حالة تحقيق الأمان والاستقرار وتوفير الضمان المطلوب لرؤوس الأموال الوافدة أليه والتي يتوقع أن تكفلها اتفاقات الانضمام إلى المجلس ، وتشمل قطاعات الزراعة والسياحة مجالات ذات أفاق هائلة للاستثمار :

ففي مجال قطاع الزراعة يمتلك العراق أراضي زراعية واسعة ،وموارد مائية وبشرية لبناء قطاع زراعي ناجح فضلا عن أن القطاع الزراعي في العراق بحد ذاته يعد أرضا خصبة للاستثمار فيه وذلك لما يتمتع به العراق من المقومات السابقة الذكر مما يجعل من المشاريع الاستثمارية الزراعية ذات فوائد كبيرة وكثيرة وأيضا لا نستثني من هذه المشاريع الزراعية المشاريع الاستثمارية الخاصة بالثروة الحيوانية وما تنتجه هذه الثروة من لحوم وجلود وصناعات الألبان ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الخليجي من خلال تصدير منتجات هذه الثروة بعد تغطيتها الاستهلاك المحلي كذلك الثروة السمكية ومقومات الاستثمار في هذا المجال حيث يملك العراق بيئة جيدة جدا لتطوير وصادراتها على حد سواء[٥٩]. وبما إن السلع الزراعية تعتبر من أهم واردات المجلس فمن الممكن إعادة تأهيل القطاع الزراعي العراقي من خلال الاستثمار أومن خلال تقديم الدعم المالي للمزارعين عن طريق المصارف الزراعية ، الأمر الذي من شانه أن يطور المنتجات الزراعية في العراق بحسب احتياجات أسواق دول المجلس .

وفي المجال السياحي يعد العراق موطنا للعديد من المواقع التاريخية القديمة ، وله تاريخ عريق في أعمال التنقيب المعماري المهمة، إذ يمتلك العراق عشرات المواقع السياحة الحضارية والثقافية والبعض ذو طابع ديني يشكل قبل للسياح على المستوى الإقليمي ، كما يمتلك العراق عشرات المواقع السياحة النادرة سواء كانت تاريخية أو ذات مناظر جمالية من الممكن جميعها أن تجذب السياح.وبعضها تكون مركز رئيسة لاستقطاب السياح.

إذ يعد شمال العراق من المناطق السياحية إذ باستطاعة الخليجين أن يلجئون إليه من حر الصيف في بلادهم حيث يتميز جو إقليم كردستان العراق بشتاء بارد وربيع خصب أما فصل الصيف فهو ابر مما هو علية في بلدان الخليج ،حيث يجد زوار المنطقة الشمالية الشلالات ومناظر الجبال الخلابة والمروج الخصبة المملوءة بالإزهار البرية. ويذكران عام٢٠٠٨ شهد اكبر تدفق للاستثمارات إلى إقليم كردستان العراق وذلك بفضل الاستقرار الأمني واستيعاب المستثمرين لحجم التسهيلات المنصوص في قانون الاستثمار في الإقليم الذي يمنحهم ملكية الأرض والعقار والإعفاء من الضرائب لمدة ١٠ سنوات إضافة إلى حرية تنقل رؤوس الأموال من والى الإقليم[٦٠]

إما المواقع الدينية فتمثل أنموذج جيد للاستثمار إذ تستقبل هذه المواقع في النجف وكربلاء بحدود مليون زائر سنوياً من إيران ومن دول الخليج ولبنان والهند وباكستان وغيرها من الدول. حيث يستقبل مطار بغداد الدولي ٦٠٠٠ زائر يومياً، ابتداءاً من أوائل العام ٢٠٠٦. بما أن الوضع الأمني في تحسن، والبنى التحتية والخدمية في تطور، فأنهما يدعمان النشاط السياحي، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ازدياد عدد الزوار للمناطق السياحية في عموم العراق.

علما أن قانون الاستثمار الجديد سيمنح تسهيلات واسعة للمستثمرين الخليجيين منها تأجير الأراضي لفترات طويلة ، وإعفاءات من الضرائب ،إلى جانب ضمانات لنقل الأموال وتحويلها وغيرها من التشريعات التي تتعلق بإقامة المستثمر والتصرف بالمنتج. [٦١].

الفوائد السياسية: نمو وزن المنطقة وتأثيرها السياسي في المستوى العربي والإقليمي والدولي بفضل ما يعكسه وجود العراق في عضوية المجلس من تكامل في الموقع الاستراتيجي واستكمال للسيطرة على منابع الثروة وطرق تجارتها، إلى جانب ما يعكسه من أثر سياسي في الكثافة السكانية والوفرة المالية والقوة الاقتصادية. كما أن المخزون البشري العراقي سوف يسهم في المحافظة على عروبة الخليج .

وجود العراق في عضوية المجلس يساعد على الحد من التناقضات الثانوية داخل أطار المنطقة سواء بين دول المنطقة نفسها أو بين القوى السياسية المتصارعة داخل كل منها، وبذلك

توفر جهداً ووقتاً وإمكانات توجه لمصلحة التنمية.
وجود العراق في المجلس يقوي من تماسك دول المنطقة ويحد من التناقضات الثانوية والخلافات التي تغذى في ظل التباعد.
دخول العراق في المجلس يحقق توازنا معقولاً من شأنه إضعاف أية محاولة للهيمنة التي قد تجر سفي النهاية إلى تمزق المجلس وتمرد أعضائه، كما أن التوازن يتيح فرصة للدول الصغيرة أن تلعب دوراً كبيراً.

الخاتمة :

أن شكل أي نظام وصفاته لم تكن عائقا في أي تكتل دولي حتى اليوم و ها هي أوربا تحتوي ملكيات وجمهوريات وأنظمة برلمانية وأنظمة رئاسية ، لكن جوهر الأنظمة واحد وطبيعتها واحدة كما هو جوهر النظام وطبيعة في الخليج ،لذا فان وجود العراق داخل مجلس التعاون يجعله أكثر حرصا على التطابق كشريك علية مسؤولية نحو الجماعة التي ارتبط بها. ولاسيما أن العراق يشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي بمقومات تاريخية وقومية ودينية وثقافية وحدة ، واكبر دليل على ذلك هو الانتماء الثقافي المشترك الذي يتكون من موروثات وتقاليد وعادات ما زالت حتى اليوم شائعة في العراق ودول الخليج أيضا.

لذا فبقاء العراق خارج إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، خسارة لكل الايجابيات التي يمكن إن تحققها عضوية العراق في المجلس ،وربما استبعاد العراق من المجلس سوف يجعله يبحث عن تكتلات أخرى قد لا تتفق مع مصالح دول مجلس التعاون.

بعد عرض الايجابيات والتحديات التي تواجه انضمام العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية يدعوا البحث الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التالية التي يمكن تدارسها كي تودي إلى تسهيل انضمام العراق إلى المجلس:

_ حث الأوساط الحكومية الخليجية صاحبة القرار السياسي فيه ، على تذليل بعض العقبات والآليات التي تقف مانعا إمام لدخول والاندماج فيه . إذ يمكن إدخال العراق في الوقت الحاضر في بعض إلهيات والمؤسسات التي تسهم في بلورة الأسس الواقعية والقواسم المشتركة للتعاون بينه وبين الدول الأعضاء فيه .

_تفعيل دور الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في تنمية العلاقات بين الطرفين وافتتاح مكتب خاص في الأمانة العامة لمتابعة هذا الشأن.

_تشجيع الاستثمارات الخليجية في العراق.

_ خلق بيئة استثمارية أمنه ملائمة في العراق بكل ما يتطلبه ذلك من إصلاحات قانونية وإدارية ومؤسسية وتوفير الضمانات الكافية لهذه الاستثمارات. بعد تخفيف أعباء الديون المترتبة على العراق لدول الخليج أسوى بدولة الإمارات العربية المتحدة أو إسقاطها مما من شانه أن يساهم تحسين الوضع الاقتصادي العراق

_تعديل المادة الخامسة من ميثاق المجلس ليسمح بدخول العراق وغيرة من الأقطار العربية بشروط معينة.

المصادر والهوامش:

(١)_ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت –٢٠٠٦)، ص ٤٥٧.

(٢)_نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت –١٩٩٦)، ص١٢٤_١٢٥.

(٣)_ العجمي ، مصدر سابق ، ص ٤٥٧_٤٥٨.

(٤)_ للمزيد من المعلومات عن الاتفاقات والاجتماعية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون قبل التأسيس ينضر : عبيد ، مصدر سابق ، ص ٨٣_٨٥.

(٥)_ المصدر نفسه ، ص ١٢٤.

(٦)_عبدالرزاق خلف محمد الطائي ، النزاع الامارتي الإيراني حول الجزر الثلاث: طنب الكبرى ، طنب الصغرى ، ابوموسى، مركز الدراسات الإقليمية (الموصل_٢٠٠٩)،ص ١٥٥_١٥٧.

(٧)_نصرة عبدالله البستكي ، امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت_٢٠٠٢) ، ص ٦٠ .

(٨)_المصدر نفسه ، ص٦٩_٧٠ .

(٩)_عن سياسات دول الخليج للتصدي للخطر السوفيتي في أفغانستان ينظر: ؛ البستكي مصدر سابق،ص٧١.

(١٠) عبيد ، مصدر سابق ،ص ١٣٢.

(١١) للمزيد عن النظام الأساسي للمجلس ينظر : النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقع الرسمي للمجلس على شبكة المعلومات (الانترنيت):

http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=1

(١٢) المادة الرابعة من النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقع الرسمي على شبكة المعلومات (الانترنيت): http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=1

(١٣)الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=2

(١٤) للمزيد من المعلومات عن التعاون الاقتصادي والمواطنة في دول المجلس يمكن مراجعة التفاقية الاقتصادية وماتبعها من تعاون على الموقع الرسمي للمجلس على شبكة المعلومات الدولية الانتر نيت): http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=57

(١٥)المادة الخامسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية منشورة على الموقع الرسمي للمجلس على شبكة(الانترنيت) http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=1

(١٦)_عبيد ، مصدر سابق ، ص١٤٥_١٤٦.

(١٧) المصدر نفسه ص ١٣٥؛احمد عبد القادر مخلص ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة سياسية ، مركز دراسات الخليج العربي (البصرة_١٩٨٦) ،ص ١١٥_١١٦.

(١٨) عبيد ، مصدر سابق ،ص ١٣٥.

(١٩) المصدرنفسه ، ١٣٧.

(٢٠) العجمي ، مصدر سابق ،ص ٤٦٤_٤٦٥.

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٤٦٤ .

(٢٢)محمد سعيد إدريس ، النظام الاقليمي للخليج العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت –٢٠٠٢)، ص ٤٧٧

(٢٣) للمزيد من المعلومات ينظر : بيار سالنجر ، اريك لورن ، المفكرة المخفية لحرب الخليج ، شركة المطبوعات ، (بيروت _١٩٩١) ، ص ٢ ؛

(٢٤)للمزيد من المعلومات ينظر ادريس ، مصدر سابق ، ص٥١٣ –٥١٦ .

(٢٥) سالنجر ، مصد ر سابق ، ١٣٣ ..

(٢٦) ميثاق خيرالله جلود ، العلاقات الخليجية التركية،مركز الدراسات الإقليمية،(الموصل_٢٠٠٨) ،ص ١٦٢.

(٢٧)للمزيد من المعلومات ينظر : سامي عاصي ، هل انتهت حرب الخليج ؟ دراسة جدلية في تناقضات الازمة ، مكتبة بيسان ،(بيروت _١٩٩٤)، ص ٧٠ وما بعدها .

(٢٨)عن حرب ١٩٩١ تداعيات يمكن مراجعة ، اعمال ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط ٢(بيروت_ ١٩٩٧) ص ٧ ومابعدها

(٢٩) البستكي ، مصدر سابق ،ص ١٤٨ .

(٣٠) المصدر نفسه ،ص ١٤٨_١٤٩ .

(٣١)المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .

(٣٢) جاسم يونس الحريري ، العراق ودول الخليج المتغيرات والمستقبل" مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٣(جامعة بغداد _٢٠٠٧) ،ص ٨٨

(٣٣) عن زيارات المسؤلين العراقيين لدول مجلس التعاون راجع: موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، المركز

الـوطني للاعـلام_ قسـم الرصـد_ النشـرات اليوميـة علـى الشـبكة الدوليـة (الانترنيـت) الموقـع:
http://www.nmciraq.com

(٣٤) جاسم يونس الحريري ، العلاقات العراقية الخليجية بعد الاحتلال محددات التعاون والصراع ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام (القاهرة _٢٠٠٨) عرض علي عبد الفتاح الحوراني على موقع مركز الإمارات للدراسـات والإعـلام علـى الشـبكة الدوليـة (الانتـر نيـت) الموقـع
(٣٥);http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=14291

(٣٥)المصدر نفسه .

(٣٦)للوقوف على مدى تأثير هذا الملف على العلاقات العراقية الكويتية ينظر:صحيفة الشرق الاوسط ، العدد١١٠٩٥في ٢٠٠٩/٤/١٤

(٣٧) حامد عبيد حداد"المديونية العراقية " مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٣(جامعة بغداد _٢٠٠٧) ،ص ١١٠-١١٥.

(٣٨)صحيفة نيوزماتيك الالكترونية/في ٢٠٠٨/١٢/١٨
http://iraqalaan.com/bm/WeTheWorld/11698.shtml

(٣٩) د. سعيد حارب " لماذا يرفض مجلس التعاون دخول العراق " مقال منشور في صحيفة أوان الكويتية ، العدد ٣٩٣، ، في ٢٠٠٨/١٢/١٨.

(٤٠) المصدر نفسه .؛ موقع الجزيرة :
http://www.aljeeran.net/wesima_articles/humanrights-20071010-82553.html

(٤١) وليد محمود احمد "العلاقات العراقية الخليجية بعد حرب الخليج الثالثة " في مجموعة باحثين ، علاقات العراق الاقتصادية وإمكانية تطويرها ، مركز الدراسات الإقليمية (الموصل_٢٠٠٨)،ص١٧٣.

(٤٢) موقع منظمة الشفافية العالمية على (الانترنيت) : http://www.transparency.org

(٤٣) أخذت المساحة من مازن مغايري ، موسوعة أطلس العالم ، دار الرضوان ،(حلب_٢٠٠٤) ، ٩١.

(٤٤) اخذ طول الساحل على الخليج من ، إدريس مصدر سابق، ص ١٢٦.

(٤٥)**يبلغ عدد سكان السعودية** ٢٢٦٧٣٥٣٨ **حسب إحصاء ٢٠٠٤ منهم (١٦٥٢٩٣٠٢)مواطن سعودي و(٦١٤٤٢٣٦)من الوفدين ،ينظر الأحصائات السكانية لدول مجلس التعاون على الموقع الرسمي للمجلس على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت:**
http://library.gcc-sg.org/gccstat/genstat/G1.htm

(٤٦) يبلغ عدد سكان الكويت حسب احصائية وزارة التخطيط في ٣٠ حزيران /يونيو ٢٠٠٧ ، ٣.٣٢٨.١٣٦ نسمة تقريبا منهم ١.٠٣٨.٥٩٨ مواطنين والباقي من الوافدين والاجانب . ينظر الكويت معلومات سكانية في الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الموقع http://ar.wikipedia.org/wiki/158

(٤٧)يبلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة حسب إحصاء عام ٢٠٠٥ ٤،٤٤٤،٠١١ نسمة يشكل المواطنون ٢١% منهم . وأظهرت دراسة جديدة قام بها النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات ونشرتها صحيفة البيان انه في نهاية عام ٢٠٠٦ بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ٥،٦٣١،١٣٥،نسمة يشكل المواطنون ١٥.٤%.،ينظر: صحيفة البيان الاماراتية العدد١٠١١٢/في ٢٠٠٨/٢/٢٤.
http://www.albayan.ae /

(٤٨)يبلغ عدد سكان دولة قطر ١.٥ مليون نسمة بحسب احصائية عام ٢٠٠٧ ، ويسكن ما نسبة ٨٣ % من

السكان في الدوحة للمزيد من المعلومات ينظر : قطر ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الموقع http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B7%D8%B1

(٤٩)عدد سكان البحرين حسب احصاء ٢٠٠٥ للمزيد ينظر: البحرين ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الموقع http://ar.wikipedia.org/wiki/86

(٥٠) يبلغ عدد السكان : ٢,٧٤٣,٨٠٠١ مليون نسمة وفقا لتقديرات نهاية ٢٠٠٧م. منهم ١,٩٢٣,٠٠٠ مواطن عماني(٧٠,٢% من اجمالي السكان) و ٨٢٠,٠٠٠ وافد (٢٩,٨ % من إجمالي السكان). ينظر: عمان ويكيبيديا الموسوعة الحرةعلى الموقع http://ar.wikipedia.org/wiki/22 :

(٥١)عدد سكان العراق حسب تقديرات الامم المتحدة في عام ٢٠٠٧ ينظر: العراق، ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الموقع http://ar.wikipedia.org/wiki/198 :

(٥٢)جيمس رسل ، تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سلسلة محاضرات الإمارات ، العدد٩٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، (ابو ظبي_٢٠٠٥)،ص ٢٣.

(٥٣)المصدر نفسه ،ص ٢٣ .

(٥٤)المصدر :ثومسون رويترز-إيكووين، ومصادر رسمية، ودائرة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت الوطني نقلا عن النشرة الاقتصادية لدول الخليج على الموقع:
http://www.nbk.com/NR/rdonlyres/70F4AA52-E610-4E1B-BEB53FED41ADF/0/NBK_GCCBrief_20080903_Arabic.pdf

(٥٥) تشير ارقام دراسات اقتصادية دولية حول العراق ان الناتج الاجمالي بلغ في العام ٢٠٠٨نحو ٩٣مليار دولار بمعد نمو يبلغ ٩,٨ في المئة عن العام الذي سبقه ينظر صحيفة الاسبوعية الاكترونية على الموقع http://www.theiraqweekly.com/inp/view_printer.asp?ID=2659&

(٥٦)جيمس رسل ، مصدر سابق ،٢٤.

(٥٧) د. قيس ألبدري ، "رؤية اقتصادية لانضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي" ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت): http://www.ebaa.net/wjhat-nadar/11/446.htm

(٥٨) المصدر نفسه

(٥٩) جلال ألكعبي "أفاق الاستثمار الزراعي في العراق " صحيفة الصباح ، ملحق أفاق إستراتيجية ،، صحيفة الصباح ، تصدر عن شبكة الإعلام العراقية.على الموقع:
www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=34349 - 8k

(٦٠) تصريح لرئيس هيئة الاستثمار في كردستان العراق ،في ٢٠٠٩/١/٢ لوكالات الأنباء الكويتية كونا :
http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=1964634&Language=ar

(٦١) "الاستثمار السياحي الأمثل .. مازال غائبا " مقال في ملحق أفاق إستراتيجية ، صحيفة الصباح ، تصدر عن شبكة الأعلام العراقية.على الموقع:
www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=79766 - 18k